

السودان
رئيس مع إيقاف التنفيذ

١٣

الفصل الثالث عشر

الانحرافات والتجاوزات
وعمليات التزوير

obeyikan.com

مشاهدات حية للمراقبين - التزوير سيد الموقف الانحرافات والتجاوزات تفسد العملية الانتخابية



نقوم في هذا الجزء بنشر ما رصدته مراقبونا من وقائع تزوير ومشاهد حية لتجاوزات وأخطاء مهدت الطريق لفوز المؤتمر الوطني وخسارة بقية الأحزاب المنافسة، وذلك من واقع تقارير مراقبي بعض المناطق التي نوردها كمنهج لأنني لا أريد أن أستطرد في تدوين تفاصيل التجاوزات والانحرافات والأخطاء التي شابت العملية الانتخابية في كل مراحلها فحولتها إلى مسخ مشوه وبها أن المجال في هذا الكتاب لن يتسع لسرد كل التفاصيل سنقوم بشيء من الإيجاز غير المخل بعرض بعض النماذج من باب المثل وليس الحصر وهي نفس الممارسات تقريبا التي يمكن رصدها في كل الدوائر الأخرى في الانتخابات بمراحلها المختلفة، وتتمثل هذه الممارسات في قيام مرشحي المؤتمر الوطني ومنتسبيه بممارسة أساليب الترغيب والترهيب لكسب الأصوات على أساس شراء الأصوات والتزوير السافر، والقيام بتزوير إرادة الناخبين. ومن خلال تقارير معتمدة وموثقة سجلنا جملة من التجاوزات والانتهاكات أثناء العملية الانتخابية شملت عدة مراحل هي: ترسيم الدوائر الجغرافية، السجل الانتخابي، الترشيح، الحملة الانتخابية، الاقتراع، الفرز والعد وإعلان النتيجة، الطعون أمام المحاكم ونجملها في الآتي:

ترسيم الدوائر:

جاء التعداد السكاني سابقا لعملية ترسيم الدوائر وقد كان خطوة أولى في طريق طويل نحو التزوير وقد حمل التعداد مغالطات مكشوفة مثل تعداد ولايات دار فور الذي فاق الـ ٨ مليون نسمة بالرغم من الحرب الدائرة ونزوح الملايين من الإقليم، كما حمل مفارقات مثل أن يكون تعداد سكان هي أكثر من تعداد سكان مدينة بورتسودان والتي تعتبر من المدن ذات الكثافة السكانية العالية وكذلك فاق تعداد سكان همشكوريب تعداد سكان مدينة كسلا والأمثلة كثيرة وليس هناك أدل على فساد الإحصاء السكاني من

الاتفاق بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية على تأجيل الانتخابات فى ولاية جنوب كردفان وزيادة عدد مقاعد الولايات الجنوبية فى المجلس الوطنى .

لذلك جاء تقسيم الدوائر ويحمل بين طياته كل الفساد والتزوير لأنه كان مبنيا على نتيجة التعداد السكانى فحصل المؤتمر الوطنى على التقسيم الذى يريده بزيادة عدد الدوائر فى المناطق التى أرادها كما شطرت وقسمت الدوائر التى فيها نفوذ تقليدى للقوى السياسية الأخرى.

كما سمت المفوضية فى ذلك بأن تجاوزت الحدود المسموح بها زيادة ونقصانا عن القاسم الانتخابى الوطنى (١٤٥ + ١٥٪) فتلاعبت فى حدود الدوائر.

وقدم الحزب فى تلك المرحلة مجموعة من الاعتراضات لدى المفوضية القومية للانتخابات على تقسيم الدوائر التى أصرت على تقسيمها وما كان من الحزب إلا اللجوء لمحكمة الطعون والتى لم تغير ذلك الواقع .

السجل الانتخابى :

عمد المؤتمر الوطنى فى هذه المرحلة على تقليل عدد المسجلين فى مناطق النفوذ الحزبى التقليدية وذلك عن طريق شهادات السكن التى تقوم باستخراجها اللجان الشعبية التابعة له وزيادة نسبة التسجيل فى مناطق معينه مثل دارفور والخرطوم

وقد كان المنشور الذى أصدرته المفوضية بواسطة أمينها العام (جلال محمد أحمد) قاصمة الظهر للنزاهة والشفافية إذ لا يعقل أن تقوم المفوضية بمخالفة القانون الذى ينظم أعمالها وذلك بإصدار منشور سمح بموجه للقوات النظامية بالتسجيل فى مواقع عملها وبمخالفه صريحة وصارخة لقانون الانتخابات وقواعده الذى حدد ضوابط التسجيل ومنها الإقامة فى موقع التسجيل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وحتى أن المنشور لم يضع أى ضوابط لتسجيل تلك القوات وبمجرد لباس الزى العسكرى (طبعا متاح لكل) يمكن التسجيل ودون التأكد من هوية المسجل أو مكان عمله أو سكنه، وقد عاس المؤتمر الوطنى فسادا فى هذه الجزئية بمساعدة المفوضية .

و تم نشر السجل الانتخابى الابتدائى والذى كان يحمل مظاهر الفساد بين طياته

لذلك كانت الاعتراضات من قبلنا والطعون أمام المحاكم التي لم تلتفت لها.

الترشيح :

قدم الحزب مرشحين على مستوى رئاسة الجمهورية والولاية والدوائر الجغرافية القومية والولائية والقوائم الحزبية والمرأة في كل الولايات وقد مارس المؤتمر الوطني إرهابا على مرشحي الحزب وذلك بتقديم طعون لا أساس قانوني لها متمنين أن تقوم المحاكم بإلغاء ترشيح أولئك حتى يكون الفوز مضمونا لهم دون الحاجة لخيار التزوير والذي اضطروا له لاحقا ولكن كانت الدائرة القانونية للحزب قدر التحدي فتصدت لتلك الطعون كمشال لذلك الطعون المقدمة في مواجهة مرشحي الحزب لمنصب والى الجزيرة ودائرة رفاعة .

كما قدم المؤتمر الوطني مجموعة من المرشحين لا تنطبق عليهم الشروط القانونية ومنها العلم بالقراءة والكتابة وذلك بعدة دوائر منها ما هو بالقضارف أو البحر الأحمر وقد تجلبى ذلك الأمر بأحد دوائر الحصا حصا حينما تم ترشيح شخص أعمى فكيف له أن يكون ملم بالقراءة والكتابة (هؤلاء سيكونون ممثلى للشعب تحت قبة البرلمان للدفاع عن حقوقه !!)، وحين الطعن فى تلك المخالفات أمام المحاكم المختصة كانت كالعادة مؤيده لأفعال المؤتمر الوطني .

الحملة الانتخابية :

فترة الحملة الانتخابية شهدت مجموعة مخالفات للمؤتمر الوطني تمثلت فى الآتى :

كل القنوات الفضائية والإذاعات العامة والخاصة داخليا وخارجيا وكذلك بعض الصحف تعمل فى الدعاية للمؤتمر الوطني .

استغلال المؤتمر الوطني لإمكانية الدولة بما فى ذلك افتتاح المشروعات التى كانت مؤجلة إلى حين الحملة الانتخابية والعود بالمشروعات الجديدة.

الصرف الغير محدود للمؤتمر الوطني والذي لم تحدده المفوضية سقفا إلا بعد نهاية الفترة وذلك بمخالفة القانون وقد كان المؤتمر الوطني وقتها صرف ما يفوق ال ٣٣ مليون

دولار.

شكلت المفوضية لجنة إعلامية لتوزيع الفرص في وسائل الإعلام القومية بين الأحزاب فخصصت بعض الدقائق لمرشحي الرئاسة ودقائق أخرى لتقديم برامج الأحزاب ولم تكن هناك عدالة في توزيع الفرص خاصة وأن المؤتمر الوطني مهيمن على المقاليد الإعلامية .

أصدرت المفوضية منشورا لتنظيم الحملة الانتخابية وذلك لتقييد القوى السياسية في مواجهة المؤتمر الوطني .

المنشور سعى الذكر والخاص بالقوات النظامية من أثاره أن أصبحت ثكنات تلك القوات شريحة هامة في حسم النتيجة لذلك كانت الحملة الانتخابية مستهدفة لتلك الشريحة فتقدم الحزب بطلبات للجان الانتخابات بالولايات بالسماح لمرشحيه بدخول تلك الثكنات لطرح برامجهم الانتخابية إلا أن الرد كان ودون تردد هو الرفض فيما يلي نموذجا لتلك الطلبات المرفوضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ فبراير ٢٠١٠ م

السيد رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم
المقرين،

الموضوع : الحملة الانتخابية بمواقع عمل القوات النظامية

بالإشارة للموضوع أعلاه فإننا نتقدم بالطلب الاتي :

أصدر السيد الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات منشورا سمح بموجبه للقوات النظامية بالتسجيل وفقا لمواقع عملهم

وقد تم تنفيذ ذلك المنشور وذلك بتسجيل منسوبي القوات النظامية بالسجل الانتخابي وفقا لمواقع العمل وليس السكن كما نص على ذلك قانون الانتخابات

وقد بدأت الحملة الانتخابية مستهدفه الناخبين والقوات النظامية ليست بمعزل عن

ذلك الاستهداف . وبما أن المنشور والذي تم بموجبه التسجيل قد حدد موقع العمل معيارا للتسجيل وبالتالي للانتخاب فإننا نطالبكم بمخاطبة كافة إدارات القوات النظامية بمختلف مسمياتها المنتشرة بولاية الخرطوم للسماح لمرشحي الحزب لكافة المستويات وعلى حسب الحال بممارسة الحملة الانتخابية داخل تلك المواقع حتى يتسنى لهم طرح برامجهم الانتخابية لمنسوبي القوات حتى لا يكونوا حكرا لجهة محده ولا سيما أن الوصول لهؤلاء المنسوين يستحيل أن يكون في مواقع سكنهم وذلك لظهور أسماهم وفقا لمواقع العمل

نشكركم على حسن تعاونكم

حافظ سيد احمد حاج احمد

مندوب الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصيل
لدى اللجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم

الاقتراع والفرز والعد :

هذه المرحلة شهدت وأد التجربة الديمقراطية التي انتظرها الشعب السوداني بشغف وذلك بصورة نهائية وكان الحزب راصدا لعدد مهول من تلك الانتهاكات والمخالفات وعلى مستوى الولايات . وبالإضافة إلى ذلك فقد أفسدت الانتخابات بمجموعة كبيرة أخرى من الانتهاكات التي رصدتها لجان المراقبة المستقلة وأثرت بدورها على المصدقية الضائعة للعملية الانتخابية . وقد تضمنت هذه الانتهاكات : استمرار سياسة الاعتقالات السياسية وشراء الأصوات والعبث المتعمد في قوائم الناخبين .

حالات عنف

رصدت تقارير مندوبونا تفشى ظاهرة العنف خلال العملية الانتخابية في مراحلها المختلفة بصورة غير مسبوقه تركزت في المناطق التي تنافس فيها مرشحو حزبنا مع قيادات بارزة من الحزب الحاكم ففي دائرة الدبة قام أنصار مرشح المؤتمر الوطني بالتهجم

على مهرجان التدشين الكبير الذى أقامه أهل الدائرة لمرشحهم ابن المنطقة والقيادي البارز بالحزب الاتحادي السيد طه على البشير واعتدوا بالضرب على بعض متسبى الحزب الاتحادي وأصابوهم إصابات بالغة وجروح كبيرة والأمثلة على ذلك كثيرة إذ لم تسلم ولاية من الولايات من أعمال عنف مورست ضد المعارضين للمؤتمر الوطنى فى الشمالية وفى سنار وفى نهر النيل وفى القضارف وفى الخرطوم وغيرها من المناطق الأخرى.

اعتقالات واسعة لمؤيدي المرشحين ومندوبيهم

بالإضافة إلى حالات الاعتقال التى تمت قبيل بدء الانتخابات ، فقد استمرت اللجنة فى تلقى تقارير عديدة عن انتشار حالات الاعتقال المنظم لمؤيدي حزبنا فى معازل تركزهم فى مناطق نفوذهم .

عمليات واسعة من منع التصويت :

امتألت مقرات الاقتراع فى معظم الدوائر بقوات الأمن الذين قاموا فى معظم الحالات بالتدخل لمنع مؤيدي المعارضة من دخول اللجان. فيما سمحت لمؤيدي حزب المؤتمر الوطنى فقط بالدخول. وقد شكل التدخل المنظم للقوات الأمنية لصالح الحزب الحاكم انتهاكا واضحا لقواعد الحرية والعدالة فى الانتخابات فنزع عنها المصادقية والنزاهة بالكامل. وندعو لان يكون دور القوات النظامية هو حفظ الأمن والنظام على أن لا يتعدى بأى حال من الأحوال حفظ النظام العام دون التدخل لصالح أو ضد أى من الأطراف المتنافسة فى العملية الانتخابية أن كنا نريدها حرة ونزيهة وذات مصداقية.

شراء أصوات

فى مناطق عديدة قام مرشحو المؤتمر الوطنى ووكلاؤهم بتسخير كل إمكانيات الدولة لصالح مرشحي المؤتمر الوطنى كما قاموا برشوة الناخبين بصورة علنية وبمبالغ كبيرة من اجل ضمان أصواتهم.

انتهاكات أخرى

فى معظم الحالات سجل المراقبون حدوث أنشطة دعائية وتأثير على إرادة الناخبين

بالترهيب والترغيب قام بها مرشحو المؤتمر الوطني داخل وخارج اللجان. كما سجل المراقبون حالات عديدة من منع مندوبي مرشحي المعارضة من الدخول إلى اللجان، وحالات متعددة من تعديل قوائم الناخبين. كما أن الشكاوى من المواطنين حول الأخطاء في قوائم الناخبين في جميع الدوائر كانت مستمرة.

انتهاكات عملية التصويت :

أولا : ولاية الخرطوم: اليوم الأول والثاني للاقتراع :

١/ الدائرة ٢٢ قومي:

أ/ توقف مركز مدرسة الفلاح ومدرسة رفيعة عن العمل بسبب تداخل بطاقات اقتراع المجلس الوطني مع دائرة أخرى.

ب/ مركز مدرسة رفيعة قرر مدير المركز تحويل الصناديق منه لمدرسة الشروق دون إبداء أي أسباب.

٢/ الدائرة ١٦ قومي:

أ/ منذ بداية الاقتراع لليوم الأول وحتى نهايته مركزي الكوداب والحوشاب متوقفان عن العمل دون إبداء أي أسباب.

ب/ منطقة الفتح لم تتم حتى فيها فتح مراكز الإنقاذ واليرموك ومركز الاعتصام ولم تأتي فيها أي مستندات.

ج/ تم إلغاء مركز الإنقاذ دون علم أو توجيه الناخبين

٣/ الدائرة ١٥ قومي :

مركز الحارة ٦٠ كرري الغربية تم سحب بطاقة الترشيح والتي تحمل اسم مرشحنا للدائرة القومية محمد القاسم عبده ووضع بدلاً عنها اسم مرشح الدائرة ١٤ وتم التعامل معها بواسطة ١٠٠ ناخب.

٤/ الدائرة ١٥ كرري القومية :

ملصق المفوضية يحمل شعار المؤتمر الوطني (الشجرة) وذلك بمركز الدائرة ٦٠.

٥/ الحارات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر: تولى إدارة العملية الانتخابية أفراد اللجان الشعبية وبوجود المرشحين بالرغم من وجود أعضاء المفوضية.

٦/ الدائرة ١٣ قومية:

هناك إشاعة أطلقها منسوبي المؤتمر الوطني لمنسوبي حزبنا بأن حزبهم قد انسحب وحرموا من الدخول بواسطة المدعو جمال النقر ويشهد على ذلك موكلنا أيمن محمد مبارك

٧/ الدائرة ١٤ قومية:

مركز الحارة ٢٠ التصويت يتم عبر موظفي المفوضية لصالح الشجرة في حالة العجزة والأميين دون إرادة الناخب .

٨/ الدائرة ٣٤ القومية:

مراكز اقتراع [دار الأرقم _ الجمعية الإسلامية _ مدرسة المؤتمر اليرموك] .

أ/ التصويت يتم عبر موظف المفوضية لصالح الشجرة «المؤتمر الوطني» في حالة العجزة والأميين دون إرادة الناخب

ب/ التصويت يتم أحيانا من دون أى ورقة ثبوتية

ج/ ليس هناك احترام من قبل المراقبين

٩/ الدائرة ١٨ قومية :

بمركز الأزيرقاب تم التصويت على بطاقات اقتراع الدائرة ١٧ (مجلس وطنى - دوائر جغرافية) بعدد ٤٠ بطاقة وتم إيقاف المركز وفقا لأوامر مرشح المؤتمر الوطني عباس الخضر ومن ثم تم إعادته وفقا لأوامره أيضا

١٠/ الدائرة ٣٢ قومية :

بكل مراكز الدائرة اللجان الشعبية لا تصدر شهادات السكن إلا لمنسوبي المؤتمر الوطني، كما وأنهم موجودين بخيمة المؤتمر الوطني ويعتبروا أى شخص لا يتنمى للمؤتمر الوطني عدوا لهم وحين رفعت الشكوى لضابط الدائرة أفاد بأن لا علاقة له بهذا

الموضوع

١١ / الدائرة ٢ قومية:

مركز تدريب المعلمين: خمسة دفاتر لبطاقات المجلس الوطني دوائر جغرافية ليس فيها رمز الشجرة وتم التصويت عليها وذلك بغرض نسف تلك البطاقات وضابط الدائرة لم يعر اعتراضات الوكلاء أى اهتمام.

١٢ / الدائرة القومية ٣:

١ / بمركز هيجليجه عندما أراد الناخب أبو ذر عبد العزيز على ذهب التصويت وجد أن هناك شخص مجهول صوت باسمه ولم يستطع التصويت
٢ / مركز صربو - صالحة:

أ / رئيس اللجنة ٢ يوشي للنساء ويوصيهم للتصويت للشجرة.

ب / مركز هجيليجه: ميمونة ضيف الله بطاقة تسجيل ١٢٨٧٩١٩٠ وجدت شخص صوت باسمها ولم تتمكن من التصويت وبعد إحضار شقيقتها سمح لها بممارسة حقها في التصويت مما زاد البطاقات.

ج / خادم الله عبد الباقي وجدت اسمها صوت وسمح لها أيضاً بالتصويت.

د / هناك اقتراح تم بواسطة شهادة سكن لأشخاص ليست بأسمائهم.

هـ / فاطمة علي النور تحمل بطاقة رقم ١٣٢٨٨٤٠٩ وتحمل بطاقة شخصية لاسم غير مطابق للاسم الموجود ببطاقة التسجيل وتم معالجة الأمر بتسليمها شهادة سكن.

و / مركز هجيليجه عدد من الناخبين وجدوا أسماؤهم مؤشرة.

ز / مركز مربع ٥٠ توجد صور وملصقات للمؤتمر الوطني بباب المركز ورفضوا إزالتها.

١٣ / الدائرة الأولى أم درمان :

مركز أبوبكر الصديق العباسية يقع جغرافياً في الدائرة الأولى أم درمان وتم تسجيل

ناخبه تبعاً لنفس الدائرة وذلك بمركز التسجيل الواقع بميدان الربيع والذي يتبع أيضاً لنفس الدائرة لكن وفي مرحلة الاقتراع فوجئ الجميع بتحويل المركز وناخبه للدائرة الثانية علماً بان الناخبين به يصل عددهم إلى ٢٤٤٢ ناخب.

١٥ / الدائرة ٢٣ قومية :

مركز السليخة والسمير : به أربع لجان اقتراع بعد انتهاء يوم الاقتراع تم نقل صناديق الاقتراع لغرفة أخرى

١٤ / الدائرة ٣١ قومية :

١ / مركز القلعة شمال تم التصويت ببطاقات الدائرة ٣٥ وقد استخدمت أكثر من ٣٣ بطاقة منها ٣ بطاقات تالفة وعرضت تسويه من لجنة الانتخابات لكل مرشح ٣٠ صوت وتم رفض العرض من قبل الوكلاء والمرشحين

٢ / بمركز الكلاكلة المندررة وبداخل الاقتراع يوجد عضو المؤتمر الوطنى كعريف رغم وجود مندوب المرشح ومندوب لأمانة المرأة داخل الغرفة

٣ / تم قبض عدد من الاستيكر (بطاقات تسجيل) عند أحد أفراد التابعين للجنة الشعبية ينم استخدامها لأفراد لم يسجلوا من قبل إذ يتم لهم شهادة سكن من اللجنة الشعبية تحمل نفس الاسم الذى ببطاقة التسجيل

٤ / مركز مدرسة الكلاكلة القلعة وسط تلاحظ وجود ٣ مناديب لمرشح الوطنى مما ضيق الفرصة على باقى المناديب

١٥ / الدائرة ٢٨ قومية :

مركز مدرسة الجريف بنات ٣ تم نقل الصناديق من المركز إلى مخزن داخل المدرسة وطلبت مرشحة الحزب فى الدائرة ٤١ الولاية صفيه محمد الأمين إرجاعها رفض مندوب المفوضية إرجاعها لأنها فى أيدي أمينه

١٦ / الدائرة ٢٩ قومية :

مركز الشهيد الطاهر هناك اختلاف فى السجل المسلم مع السجل الموجود بمركز

والموجود داخل الاقتراع كمثال لذلك :

سامية نصر الدين :-

المسلم للحزب رقم الصفحة ٦١٠٥٠ رقم السجل ١٢٢٠٩٨٦٥

المعلن في جدار المركز رقم الصفحة ٦٢٧٨٠ رقم السجل ١٢٢٠٩٨٦٥

ثانيا : اليوم الثالث للاقتراع :

١/ الدائرة ٢٤ قومي:

أ/ تم إضافة مركز جديد لم يكن موجودا بمنطقة الفادية وبدا العمل به اليوم وذلك وفقا لإفادة مرشحنا بدر الدين بركات وحين رفع الأمر للجنة انتخابات ولاية الخرطوم أنكروا تلك الواقعة على الرغم من وجودها على أرض الواقع

ب/ بمركز القادسية بدار السلام المغاربة تم إخراج صناديق اقتراع اليوم الأول والثاني من نقطة الاقتراع ونقلها لمخزن غير آمن تابع للمدرسة التي يوجد بها المركز ومفتاح المخزن بحوزة غفير المدرسة والشرطة لا علاقة لها بهذا الأمر وضابط المركز يتعامل فقط مع الغفير

٢/ الدائرة ١٠ قومي:

بالمراكز ١٣ - ١٤ - ١٥ هناك حوالي ٤٠٠ ناخب يحملون استيكر التسجيل لم يجدوا أسماؤهم بكشف الناخبين الموجود بالمراكز ورفض رئيس المركز تصويتهم واللجنة العليا للانتخابات رفضت التدخل

٣/ الدائرة ٢ قومي :

بمركز الطبري رفض ضابط المركز اعتماد البطاقات المصورة والمعتمدة من لجنة الانتخابات وقام بطرد وكلاء الحزب من المركز وأوصلنا تلك الشكوى لمسؤول البطاقات يوسف والذي اتصل بضابط الدائرة وأمره باعتماد تلك البطاقات إلا ذلك الأمر لم ينفذ إلا بعد ساعتين

٤ / الدائرة ٣٦ كرري القومية :

كشف ناخبى مركز أم رباح تم تحويله لمركز الأراك صالح (موقع سكن مرشح المؤتمر الوطنى) دون مبرر وتم إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات بذلك الأمر

٦ / الدائرة ١٨ قومية:

مركز دردوق أفاد وكيل الحزب فيه محمد إبراهيم محمد بالآتى :

أ- يتم التصويت بشهادة سكن لا تحمل معلومات

ب- تم ضبط مجموعه من الأطفال جاءوا للتصويت وصوت احدهم على الرغم من اعتراضات الوكلاء

ج- هناك من يدعى انه فرد امن وطنى ويجلس مع الشرطة ويستدعى المواطنين ويهددهم

د- مناديب المؤتمر الوطنى يتدخلوا فى عمل لجنة الاقتراع دون اعتراض من اللجنة

و- أورنيك ٧ شكاوى غير موجود

ع- نساء منقبات يقمن بالتصويت دون الكشف عن هويتهم

ص- تواجد مكثف لمنسوبى المؤتمر الوطنى داخل المركز

ض- الشرطة رفضت التعامل مع اى مخالفه تخل بالنظام يقوم بها منسوبى المؤتمر الوطنى

ثالثا : اليوم الرابع والخامس للاقتراع :

الدائرة ٢٧ قومي:

ضبط صندوق مكسور و بمركز مدرسة الديوم شرق ولم يتخذ ضابط المركز أو ضابط الدائرة أى إجراء حين رفع الشكوى إليه

٢ / الدائرة ١٩ قومي:

أخطر رئيس المركز بالكدر و الوكلاء بأنه سيبدأ الفرز مباشرة بعد انتهاء عملية

التصويت وذلك بمخالفة منشور المفوضية الذي حدد يوم غدا الجمعة الساعة الثامنة صباحا لبداية الفرز تم إخطار اللجنة العليا للانتخابات بذلك

٣/ الدائرة ٣١ قومی :

أخطرت الشرطة الوكلاء بان بطاقتهم لن تعتمد في مرحلة الفرز وقد أخطرنا اللجنة العليا للانتخابات بذلك والذين وعدوا بحل الإشكال في حالة وقوعه

٤/ محلية جبل اولياء :

لإثبات أن شهادات السكن التي تصدرها اللجان الشعبية تصدر بصوره عشوائية ودون أى ضوابط قام أحد منسوبي الحزب (سراج الدين يوسف سراج الدين) باستخراج ثلاثة شهادات سكن من مواقع مختلفة

رابعا : الشكاوى المقدمة للجنة العليا للانتخابات :

تم تقديم شكوى حول المخالفات للجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم التي جرت أثناء العملية الانتخابية أثناء أيام الاقتراع ولم تجد الشكوى أذان صاغية هذا نصها :

السادة اللجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم

الموقرين

الموضوع : شكوى ضد المخالفات

السلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته

بالإشارة للموضوع أعلاه نرفع الشكوى الآتية ضد المخالفات التي جرت في العملية

الانتخابية في الدوائر والمراكز أدناه وذلك على النحو الآتى :

الدائرة (١) القومية :

بمركز المسالمة بنات العريف الموجود بالمركز ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقا

لشهادة السكن (مستند ١ مرفق)

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب (مستند

٢ مرفق)

مركز اقتراع ٨ الحبر المستخدم تم إزالته بسهولة وفي نفس اللحظة (مستند ٣ مرفق)
مركز مدرسة حسن سالم تم السماح لمجموعه من الناخبين بالاقتراع بموجب شهادة
السكن في عدم وجود اى عريف (مستند ٤ مرفق)

مركز اقتراع ٨ تم وضع الحبر للمرأة في السبابة وذلك بمخالفة توجيهات وقواعد
المفوضية التى أمرت بوضع الحبر للمرأة بين الإصبعين (مستند ٥ مرفق)
عدم وجود ستاره في الموقع المخصص للاقتراع مما ينفى السرية المطلوبة في الاقتراع
(مستند ٦ مرفق)

تم منع وكلاء الحزب من المبيت داخل المركز لحراسة الصناديق (مستند ٢٢ مرفق)
الدائرة (٢) قومی:

طرح عدد ٥٣٠ بطاقة انتخاب من بطاقات الدائرة (١) في الدائرة (٢) لا تحتوى
رمز الشجرة وتم التصويت فيها بالكامل لرمز العصا وقد تم الاعتراض على وجود
البطاقات بالخطأ في الدائرة وعدم وجود الرمز الشجرة في تلك البطاقات ولم تجد تلك
الاعتراضات اى اهتمام من ضابط المركز وحين الفرز اعتبرت تلك البطاقات كتالف
(مستند ٧ مرفق)

المواطنة نفيسة على بشير عندما حضرت للاقتراع وجدت أن شخصا قد اقترع إنابة
عنها وحرمت من الاقتراع (مستند ٤٢ مرفق)
الدائرة (٥) قومی و(٦) ولائی:

ضبطت الناخبة مناهل محمد إدريس وهى تصوت للمرة الثانية الأولى بشهادة سكن
والثانية بشهادة جنسيه (مستند ٨ مرفق)

ضبطت ناخب بمركز بدر كبرى وهو يصوت للمرة الثانية (مستند ٩ مرفق)
ضبط الناخب داؤود محمد أحمد وهو يقترع باسم عمر آدم محمد (مستند ١٠ مرفق)

ضبطت بطاقات الدائرة (٥) في الدائرة (٧) وتم التصويت فيها (مستند ١٥ مرفق)
الدائرة (٥) قومي و(٨) تشريعي :

مركز مدرسة الفاروق وبعد أن تم إغلاق نقطة الاقتراع بعد انتهاء الاقتراع وبالقفل
وجدت النقطة مغلقة من غير إقفال الساعة العاشرة مساء (مستند ١٦ مرفق)
الدائرة (٧) :

وجود بطاقات المجلس الوطني داخل صندوق المجلس التشريعي واعتبرت تالف
(مستند ١١ مرفق)

مركز الريان زيادة عدد بطاقات انتخاب عن الرئيس عن عدد المقترعين (مستند ٢٣
مرفق)
الدائرة (٧ و٨) :

بمركز الحاره ١٧ أبو زيد ضبطت ٣ دفاتر مجلس وطني دوائر جغرافيه تخص الدائرة
(٧) تم التصويت بها (مستند ١٢ مرفق)
الدائرة (٨) ولائي :

ضبط الموظف الخاص ببطاقات المجلس الوطني يسلم بطاقات المجلس التشريعي
لقائمة الأحزاب دون بطاقات المجلس الوطني وموظف التشريعي يعطى نفس
البطاقات للقائمة الحزبية (مستند ١٣ مرفق)

بمركز حمد النيل دخول موظف المفوضية مع الناخب بستاره الاقتراع دون أن يكون
عاجزا (مستند ١٧ مرفق)

مركز الحارة الثامنة الناخب محمد احمد الحاج محمد احمد اقترع مرتين (مستند ١٨
مرفق)

الدائرة (٧) قومي (٩) تشريعي :

مركز الريان تم تملية أرقام دفتر قائمة المرأة بداية بالرقم ١٦٢٣٥ إلى الرقم ٢٣١١٩

بفارق ٦٨٨٢ ودفتر الدوائر الجغرافية مجلس وطنى تبدأ من ٦٥ إلى ٦٤٣٢ بفارق ٥٦٨
(مستند ١٩ مرفق)

مركز الريان رئيس النقطة يقوم بنفسه بعملية الاقتراع للناخب بدون أى أسباب
(مستند ٢٠)

الدائرة (٨) قومی و(١٠) تشريعی :

مركز الحارة ٢٣ وجود أعضاء اللجنة الشعبية داخل غرفة التصويت والتأثير على
الناخبين (مستند ١٤ مرفق)

الدائرة (٩) تشريعی :

وجود بطاقات اقتراع للمجلس التشريعی تخص دائرة أخرى وتم التصويت عليها
(مستند ٢١ مرفق)

الدائرة (١٢) قومیه :

سمح لناخبه بالتصويت على الرغم من عدم تطابق الاسم مع مستند الهوية المقدم
(مستند ٢٤ مرفق)

موظف المفوضية يمد مندوب المؤتمر الوطنى بأسماء الناخبين الذين لم يصوتوا (مستند
٢٥ مرفق)

الدائرة (١٥) قومیه :

منسوبي المؤتمر الوطنى وبصوره دائمة يتواجدون بنقاط الاقتراع ولم يكونوا وكلاء
ويؤثرون على إرادة الناخبين ورغم الاعتراضات الكثيرة الا مدير المركز لم يعر لها اى
اهتمام (مستند ٢٦ مرفق)

سمح للناخبين بالتصويت بصور كربونية لشهادات سكن وليست أصلية (مستند ٢٧
مرفق)

تم ضبط شخص داخل النقطة ليس من المسموح لهم التواجد داخل النقطة يقوم
بتسجيل الناخبين (مستند ٢٨ مرفق)

وجود خيمة المؤتمر الوطني على بعد غير قانوني أمام مركز الاقتراع وتم الاعتراض على ذلك ولم يجد الاستجابة (مستند ٢٩ مرفق)

الدائرة (١٨) و (١٩) ولائية :

مركز خالد بن الوليد هناك كثير من شهادات السكن يتم تحريرها داخل النقطة (مستند ٣٠ مرفق)

قام أحد الناخبين بالاقتراع بموجب بطاقة لياقة بدنيه (مستند ٣١ مرفق)

المراقب المحلي يتدخل في عملية الاقتراع على مرأى ومسمع رئيس اللجنة وذلك بتوجيه الناخب والتأشير على البطاقة (مستند ٣٢ مرفق)

إحدى الناخبات وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت في حين أنها لم تصوت واحتجت بأنها أصلا لم تدخل هذه الغرفة إلا في تلك اللحظة (مستند ٣٣ مرفق)

سمح لأحد الناخبين بالتصويت بشهادة سكن مصوره (مستند ٣٤ مرفق)

وجود بطاقات اقتراع للمركز خارج إطار الدفتر قبل عملية التصويت (مستند ٣٥)

وكيل المؤتمر الوطني يمسك بمستندات الاقتراع أثناء العملية مما تسبب في تأخير الاقتراع (مستند ٣٦ مرفق)

الدائرة (١٤) ولائي :

يتم التعامل ببطاقات المجلس التشريعي في صندوق المجلس الوطني (مستند ٣٧ مرفق)

الدائرة (١٦) قومي :

وجد رئيس المركز الساعة الحادية عشر والنصف ليلا بأحد نقاط الاقتراع دون أسباب مقنعه (مستند ٣٨ مرفق)

الدائرة (١٧) قومي :

رئيس اللجنة يتلقى التعليمات من مندوب المؤتمر الوطني باجلاس وإدخال من يريد

إذ يستجيب دون أى ممانعة (مستند ٣٩ مرفق)

قامت موظفة المفوضية بتوجيه أحد الناخبين بالتصويت لرمز الشجرة (مستند ٤٠ مرفق)

وكيل حزب المؤتمر الوطنى يقوم بتوزيع شهادات السكن للناخبين بمعزل عن مندوب اللجنة الشعبية (مستند ٤١ مرفق)

الدائرة (٢٧) قومی و٣٧ ولائى :

مركز كعب بن زهير بعد التصويت بموجب شهادة السكن يتم إعادتها لبعض الناخبين مع أن الشهادة تنتهى صلاحيتها بانتهاى التصويت كما وان الناخب لا يحضر معه الاستيكر لزيادة الإثبات (مستند ٤٣ مرفق)

مركز كعب بن زهير مسؤول تنظيم الصف لم يحضر للنقطة إلا بعد س ٥ ود ٤٥ مما أدى لربكه فى العمل (مستند ٤٤ مرفق)

وجد فى بداية يوم للاقتراع أن أحد صناديق الاقتراع والذى تم إغلاقه به كسر وتلف (مستند ٤٥ مرفق)

الدائرة (٣٧) ولائى:

مرشح المؤتمر الوطنى يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المركز ويجرض المواطنين للتصويت للشجرة (مستند ٤٦ مرفق)

قام رئيس النقطة بالتصويت لأحد المواطنين دون أى سبب إذ انه ليس من أصحاب الحاجة (مستند ٤٧ مرفق)

الدائرة (٣٩) ولائى :

حضرت الناخبة حنان أحمد الخضر تحمل شهادة سكن لم تكن مطابقة مع الاسم المسجل وسمح لها بالتصويت (مستند ٤٨ مرفق)

حضر أحد الناخبين ووجد أن اسمه مؤشر عليه بالتصويت وسمح له بالتصويت (تصويت مرتين) (مستند ٤٩ مرفق)

الدائرة (٣٠) قومی :

صندوق الاقتراع الخاص بمرشح المجلس الوطني للدائرة ٣٠ قومی مكتوب عليه
الدائرة ٣٩ ولائی وضابط المركز استمر في الاقتراع رغم علمه بذلك الخطأ (مستند ٥٠
مرفق)

الدائرة (٣٦) ولائی :

اختلاف سجل الناخبين المنشور بالمراكز الخاصة بالدائرة مع الكشف المسلم للحزب .
الحبر يمكن إزالته قبل نهاية فترة الاقتراع (مستند ٥١ مرفق)

الدائرة (٣٨) ولائی :

بمركز ١١ لجنة ١ الحبر لا يثبت في يد الناخب (مستند ٥٢ مرفق)

رئيس المركز يقف مع الناخب بستارة الاقتراع (مستند ٥٣ مرفق)

الدائرة (٣١) قومی :

مركز الكلاكله صنقعت أحد الناخبين يحمل إشعار بالرقم ١١٨٢٠٦٨٠ والرقم
المسجل في الكشف ٦٠٧١٠ بالاسم داو اقويل دينق والاسم الذي في الإثبات داو اشويل
وسمح له بالاقتراع (مستند ٥٤ مرفق)

مركز الكلاكله صنقعت تم التصويت للناخب محمد على محمد على حامل الرقم
١١٨٢٣١١٤ بموجب شهادة سكن على الرغم من أن الشخص الذي يحمل الشهادة
والإشعار والذي قام بالاقتراع ليس صاحب الاسم (مستند ٥٥ مرفق)

الدائرة (٣٢) قومی :

ضبطت عدد ٢١٠ بطاقة اقتراع تخص الدائرة ٣٣ مجلس وطنی دوائر جغرافية أثناء
الفرز بالدائرة ٣٢ قومی (مستند ٥٦ مرفق)

الدائرة (٣٥) قومی :

ضبط عدد ١٧٩ بطاقة اقتراع لا علاقة لها بالدائرة (مستند ٥٧ مرفق)

الناخبة خديجة عيسى وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت وسمح لها أيضا بالتصويت (مستند ٥٨ مرفق)

١/ الدائرة (٤٢) ولائى :

ثلاث بطاقات من قائمة المرأة مجلس تشريعى بالأرقام ١٣٧٠٦٢ و١٣٧٠٦٣ و١٣٧٠٦٤ فقدت ولم توجد (مستند ٥٩ مرفق)

الدائرة (٤٤) ولائى :

بطاقات المجلس التشريعى والوطنى فى صندوق واحد . رمز الحزب غير الموجود (مستند ٦٠ مرفق)

عليه ولكل ما ذكر من أسباب ووقائع أثبتت وبما لا يدع أى مجالاً للشك أن هناك خروقات ومخالفات أخلت بالعملية الانتخابية بالدوائر ومراكز الاقتراع المذكورة وجميع المخالفات المذكورة تتسبب فى إلغاء العملية من أصلها فإننا نطالب بإلغاء العملية الانتخابية فى الدوائر والمراكز المذكورة وإعادة الانتخاب فيها مره أخرى خلال مدته معقولة.

ولكم الشكر

حافظ سيد أحمد حاج أحمد المحامى

مندوب الحزب لدى العليا للانتخابات

ولاية الخرطوم

الولاية الشمالية :

فى يومى ٨ و٩ ابريل ٢٠١٠ قام مرشح المؤتمر الوطنى لرئاسة الجمهورية بزيارة الولاية الشمالية مستقلا طائرات وعربات حكوميه وقوات نظاميه حكوميه وقد أعلن انه حضر لافتتاح بعض المنشآت بمدينة مروى ولكن الذى حدث أن حزب المؤتمر الوطنى استغل هذه المناسبة بذات المقدرات المملوكة للدولة (طائرات + عربات + قوات نظاميه + إعلام حكومى) كدعاية انتخابية فى مدن الدبة ودنقلا ودلقو وحلفا وبل انه عندما

خاطب الجماهير بإستاد دنقلا كان يقف إلى جانبه مرشح المؤتمر الوطنى لمنصب الوالى بالولاية الشمالية وقام مرشح الرئاسة بعمل دعاية لمرشح الوالى مستغلا تلك المقدرات المذكورة أعلاه وقد نقلت هذه الأحداث على الهواء مباشرة بالتليفزيون القومى والولائى . وهذا يخالف نص المادة ٦٩ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وهذا وقد قدمت شكوى للجنة العليا للانتخابات بالولاية وتم استلامها يوم ١٠ أبريل ٢٠١٠ ولم يتم الرد عليها حتى اللحظة . وقد أثر الفعل المذكور على مجريات الانتخابات بالولاية

لم يؤد جميع موظفى الاقتراع القسم المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من القواعد العامة للانتخابات وكانت حجة رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالولاية أن يؤدى الموظفون المذكورين القسم أمام وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحو كل فى مركزه ولكن الذى حدث أنه لم يؤد أغلب الموظفين ذلك القسم وإن تم بتلك الطريقة فإنها مخالفة للقانون لأن القسم القانونى له أصوله

قام أغلبية موظفى الاقتراع بالولاية والمناط بهم مساعدة ذوى الحاجات الخاصة بالتصويت لكل الناخبين خلافا لرغباتهم مما يعد خرقا للمادة ٥٩ من القواعد العامة للانتخابات وقد قدمت عدة شكاوى للجنة العليا تم بموجبها عزل بعضهم واستعاضوا عنهم بأخرين أسوأ من الذين قبلهم مارسوا نفس الممارسات السابقة

أغلب موظفى الاقتراع ينضمون للمؤتمر الوطنى ولم يلتزموا بالحياد التام المنصوص عليه فى المادة ٥٩ المذكورة آنفا وعند الشكوى أيضا فى ذلك كان الإجراء الاستبدال لبعضهم من ذات الحزب يمارسون نفس الممارسات السابقة

التصويت فى معظم المراكز بالولاية كان يتم بشهادة من اللجنة الشعبية (شهادة سكن) وكانت تصدر هذه الشهادة من سرادق المؤتمر الوطنى التى أمام كل المراكز بالولاية وقد كان لذلك الأثر الكبير خاصة فى أوساط طلاب الجامعات والذين أصدرت إدارة الجامعة فى حقهم قرارا بإغلاق الجامعة حتى يوم ٢ مايو ٢٠١٠ واستطاع حزب المؤتمر الوطنى ترحيل منسوبيه وصوتوا لأكثر من مره لأؤلك الذين لم يحضروا واغلبهم أو قل جلهم هم من الطلاب المنتمين لغير المؤتمر الوطنى . وقد كان اثر ذلك عندما

أحضر المؤتمر الوطني أعداد كبيرة من مجندى وأفراد القوات النظامية والذين استطاعوا التصويت بناء على تلك الشهادة التي لا تثبت إلا السكن بالحي ولا تسمح بالتأكد من شخصية الناخب مما يعد مخالفه لأحكام المادة ٤٤ من القواعد العامة

قام حزب المؤتمر الوطني بدفع مبالغ للناخبين مع تحليفهم اليمين للتصويت لصالح رمزهم وكانت هذه العملية تتم سرا وداخل سرادق المؤتمر الوطني أمام كل مركز

هناك صناديق تم فتحها وفرزها وبعضها تم التلاعب فيه وحدث هذا تحديدا في الدائرة الولائية (١٩) الدبة العرب الرحل والدائرة (٢١) الولائية والمركز رقم (٢) بالدائرة الولائية (١٣) القولد شمال مدرسة أسامه الأساسية وهذا فيه خرقا للمادة ٤٨ من القواعد العامة للانتخابات

في مركز تنقسي بالدائرة الولائية (١٨) والتي تتبع للدائرة القومية (٤) قام موظف الاقتراع باستعمال دفتر واحد بدلا عن ثلاث (الدائرة الجغرافية + النسبة الحزبية + قائمة المرأه) وعند اكتشاف هذا الخطأ بواسطة إحدى الناخبات تم إيقاف المركز لمدة ٦ ساعات وحضر ضابط الدائرة القومية (٤) ووعد بحل هذه المشكلة ولم ير الحل النور حتى هذه اللحظة الأمر الذي يبطل الاقتراع بذلك المركز وكل الدائرة .

في بعض الصناديق نجد أن عدد البطاقات داخل الصندوق أكثر من الذين أدلوا بأصواتهم وتحديدا في مركز غرب سمت الدائرة القومية (١) حلفا - دلقو - البرقيق

بطاقات الاقتراع لا يوجد بها رقم متسلسل إنما يوجد ذلك الرقم في كعب الدفتر الذي يصعب من عملية المراجعة بل يجعلها مستحيلة

هناك عمليات تزوير وانتحال شخصية في عدد من المراكز تم ضبطها وكان قرار اللجنة هذا الموضوع جنائي

هناك أخطاء في أسماء بعض مرشحي الطاعن في الدوائر الولائية (١) - (٢٠) - (٢٨) وكان الرد بأنه وطالما الرمز صحيح فلا يؤثر الخطأ في الاسم ونحن نقول إذا كان الاسم غير مهم فلماذا صممت بطاقة الاقتراع محتوية على الاسم والرمز واسم الحزب؟ ولماذا لم تحدث هذه الأخطاء بالنسبة لمرشحي المؤتمر الوطني وماذا سيكون الحال لو فاز

ذلك المرشح بذلك الاسم الخطأ (أم أن ذلك الاحتمال غير وارد)
في الدائرة (١) الولاية حلفا رقم المركز ٤ مدرسة بيرم هناك أربع لجان اللجنة الثالثة
والرابعة كشف الناخبين مكرر

ولاية نهر النيل :

أولا : الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية والولاية (١٤) الاتراوى :

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع
اسمنت السلام إذ لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠١٠
بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على أحمد على والتصويت باسمها
بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه
بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطني
الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه
ثانيا : الدائرة الولاية (١٦) قطاع النيل :

يتم التعامل بشهادة السكن كورقه ثبوتية وذلك بدون وجود العريف إذ تم سحبه
بامر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه
ثالثا : الدائرة الولاية (١٩) كبوشيه :

لا يتم التعامل بحيادية من قبل موظفي المطعون ضدها إذ منع مرشح الطاعنة من
الدخول للمراكز فيما سمح لمرشح المؤتمر الوطني بذلك
في جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية
في مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة
رابعا : الدائرة القومية (٣) عطبره :

في المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يجيب اسم الناخب من

الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرايق الخاصة بالمؤتمر الوطني
بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استهارة تخص
رئاسة الجمهورية والوالي بحجة أنها تالفه وهي لم تكن كذلك على الإطلاق
تم تزوير في إحدى شهادات السكن الصادر من حى الفكى مدنى وكان ذلك في
سيارة بها دعاية للمؤتمر الوطني

خامسا : الدائرة القومية (٧) شندى الجنوبية :

يوجد في بطاقة الاقتراع اسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز

سادسا : الدائرة الولاية (١٧) الزيداب :

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهم
بنفس المركز المواطن احمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقليا سمح له بالتصويت رغم
الاعتراض

بنفس المركز وفي اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب
فقط بأشعار التسجيل دون اى ورقه ثبوتيه وفي غياب العريف

المواطن الخير أحمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر

سابعا : مخالفات عامه :

مرشحي المؤتمر الوطني للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبى المهدي
والزبير محمد الحسن ونافع على نافع وعلى كرتى - على التوالى) يستغلون أموال وإمكانية
الدولة في أعمالهم الانتخابية

مرشح المؤتمر الوطني للدائرة القومية (٦) شندى الشمالية (نافع على نافع) وبصوره
مستمرة وفي وسائل الإعلام سواء أكانت المقروؤة والمرئية أو المسموعة أو العالمية أو
المحلية وفي الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجهادية والحزبية يتوعد ويهدد
ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطني وكذلك يغرى كل من يقف معه

والمعلوم انه من القيادات النافذة في هذا النظام مما ادخل الرهبة والرعب في كثير من المواطنين البسطاء وقد اثر ذلك بشكل مباشر في العملية الانتخابية
سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماما مع السجل المسلم نسخه منه
للطاعن

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطى فرصه لتكرار التصويت
ولاية القضاة :

اولا : الدائرة القومية «٨» الفاو :

تم اعتماد ترشيح السيد/ محمد يوسف دقيس مرشحا للحزب الاتحادي الديمقراطي
المسجل والسيد/ محمد يوسف أبو عشه مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين
آخرين بالإضافة الي القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة ومنها مرشح الحزب وذلك
بالدائرة «٨» القومية الفاو .

في الفترة المحددة قانونا للانتخابات قام مرشح حزب المؤتمر الوطني بتقديم انسحابه
وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادة «٦١» من قانون الانتخابات القومية وذلك
لموازنة حزبية بالدائرة القومية واعتمد الانسحاب

عند بدء الاقتراع بالدائرة القومية «٨» ظهر اسم السيد/ محمد يوسف أبو عشه مرشح
المؤتمر الوطني بالدائرة القومية «٨» رغم انسحابه وعند فرز وعد الأصوات أحرز اعلي
الأصوات ورغم ذلك أعلن فوز محمد يوسف دقيس .

وجود اسم محمد يوسف أبو عشه وهو من أبناء منطقة الفاو ورغم انسحابه أثر علي
وجهة الناخب وحرته في الاختيار وظهر ذلك جليا في النتائج التي أحرزها وكذلك علي
النتائج التي أحرزتها قائمة المؤتمر الوطني الحزبية للمجلس الوطني وكذلك قائمة المرأة
وبقية القوائم ، مما سبب ضرراً للحزب

ثانيا : الدائرة «٦» الرهد الشرقية القومية) :

مرشح الحزب في تلك الدائرة اسمه الصحيح هو الطيب الضوء إبراهيم خالد.

عند ظهور بطاقات الاقتراع وبدء الاقتراع اكتشف أن اسمه ورد خطأ باسم الطيب الضوء إبراهيم آدم .

ظهور اسم مرشح الحزب بالخطأ في بطاقات الاقتراع اثر علي توجه الناخبين وحرية إدلائهم بأصواتهم وحدث خللا وربكه مما أدى إلى التأثير في العملية الانتخابية
ثالثا : الدائرة (١٠) القومية :

بعد انتهاء اليوم الأول للاقتراع يوم ١١ / ٤ / ٢٠١٠ بمركز ميلا قام السيد رئيس المركز وبصحبة موظفيه بفرز أصوات الناخبين في اليوم الأول وذلك بمخالفة المادة ١ / ٧٦ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتي أمرت أن يكون الفرز وعد الأصوات بعد انتهاء الاقتراع والمعلوم أن الاقتراع قد انتهى في يوم ١٥ / ٤ / ٢٠١٠ إذ لا يجوز فتح الصناديق إلا في اليوم المحدد للاقتراع
رابعا : الدائرة (٧) القومية :

مرشح الحزب للولاية وعند طوافه على مركز رقم ٢ بالدائرة أعلاه وجد أن هناك أطفال يقومون بالاقتراع وقد تقدم بشكوى بموجب أورنيك ٧ وقد رد عليه رئيس المركز الحاج احمد حسن (هؤلاء الأطفال موجود أسماهم في مركز الاقتراع وليس لدى الحق في اعتراضهم) وهذا الرد يؤكد أن من اقترحوا أطفال هذا مخالف لنص المادة ٢١ / ب من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتي حددت عمر الناخب بان لا يقل عن ١٨ عاما
خامسا : الدائرة الشمالية القومية «٣» :

تم اعتماد ترشيح السيد / مصطفى محمود إدريس مرشحا للطاعن والسيد / عبد القادر حسن مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة إلى القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة وذلك بالدائرة «٣» الشمالية القومية .
تم انسحاب مرشح الحزب نتيجة لموازنات حزبية .

ظهر اسم مرشح الطاعن علي بطاقة الاقتراع رغم انسحابه اثر علي هذه الموازنات السياسية مما أدي إلي ضعف نتيجة التصويت للطاعن علي كافة المستويات
ولاية البحر الأحمر :

المدعو ادم عمر من منطقة اللانقيب بمحلية هيا اجبر وكلاء المرشحين والأحزاب والمراقبين وتحت تهديد السلاح بمغادرة حوالى ٣١ مركز وترحيلهم عنوة خارج المنطقة وقد تمت العملية الانتخابية دون حضور هؤلاء

لم يجد الناخبون والمرشحين والوكلاء صناديق الاقتراع بمركز سقدي بهاميم إذ تم ترحيل المركز لمنطقه غير معلنه ودون وجود اى رقابه من قبل المرشحين والوكلاء ودون علم بها جرى فى الصناديق

الدائرة القومية ٢ جنوب طوكر تم إيقاف الاقتراع بها بقرار من المفوضية ورغم القرار ظل العمل مستمر بها إلى الساعة الثانية مساء

تلاحظ وجود سرادق المؤتمر الوطنى مجاوره لمراكز الاقتراع مما يوحي أحيانا بأنها مراكز اقتراع للناخب وأيضا تتسبب فى تشويش الناخب بعد مطاردة منسوبي المؤتمر الوطنى له

منطقة لوجيت مسجل بها ٢٠٠٣ ناخب لجنة الانتخابات تقوم بملء البطاقات وإيداعها الصناديق تحت مرأى ومسمع لوكلاء المرشحين

تلاحظ اعتماد لجان مراكز الاقتراع على شهادات سكن صادرة من اللجان الشعبية والمحليات العديد منها غير موقع وغير مختوم إضافة إلى تجهيزها خاليه من الأسماء والتي يتم ملئها داخل سرادق المؤتمر الوطنى

الدائرة ٢٠ غرب هيا مركز قنفيت يقوم رئيس اللجنة بالاقتراع بنفسه فى غيبة الناخبين وعند اعتراض الوكلاء على ذلك المسلك قام بطرد احدهم بواسطة الشرطه

فى الدائرة ١٩ فى مركز اوالف قامت جماعه بطرد الوكلاء من المركز بواسطة أسلحه بيضاء وقاموا بقطع بطاقات الاقتراع وملء الصناديق وقد اجبروا رئيس المركز على ذلك بعد تمنعه ابتداء

فى الدائرة ١٩ فى مركز رهديت ومركز أيوتيب تم منع الناخبين من الدخول ومعهم الوكلاء وقام رؤساء تلك اللجان بملء الصناديق

قام كل من هوشيب وموسيت موظفا المفوضية بمركز فروى بالدائرة ٤ الولاية الأولى بملء صناديق الاقتراح وحشوها ببطاقات الاقتراح في غياب الناخبين وقد استطاع أحد الوكلاء بتصوير ذلك المشهد (فيديو) وتم نشر ذلك على المسلك على الملء إلا أن المفوضية ودون أن تتأكد من صحة المعلومة صرحت بعدم صحة ذلك الحدث وشككت في شريط الفيديو بواسطة عضو المفوضية الهادي محمد احمد ولكنها حينها حوصرت قامت بالتحقيق في ذلك الأمر وتأكد لها صحته وللعلم أن ما حدث من عبث في ذلك المركز شمل كل مستويات الترشيح والمحكمة حين رفع لها الأمر لم تجد بدا من الاعتراف بذلك الأمر وقامت بإلغاء نتيجة الدائرة الولاية وذلك بموجب الطعن رقم ٢٠١٠ / ٦٠ والواجب كان يحتم إلغاء كل العملية الانتخابية بالولاية إذا كان هناك شفافية ومصداقية

ولايات دارفور :

ولايات دارفور جميعا اتسمت الممارسة الانتخابية فيها بالتزوير الواضح ابتداء من الإحصاء السكاني الذي اعتبر أن تلك الولايات الأكثر كثافة من باقى الولايات الأخرى وفي ذلك استخفاف بالعقول لان الحرب في هذه الولايات ومنذ انطلاقتها كانت سببا في نزوح اهالى هذه الولايات منها او بالتالى جاء توزيع الدوائر الجغرافية مخالف لواقع الأمر ووفقا لهوى المؤتمر الوطنى ولم يكن التسجيل بأحسن حالا من غيره من الإجراءات .

وقد كانت مسألة الظروف الأمنية مبررا لكثير من الممارسات المخلة بالعملية الانتخابية ومثال لذلك ما حدث في بعض المراكز الانتخابية بولاية غرب دارفور :

لم يتمكن مناديب الحزب من ممارسة دورهم في مراكز الدائرة ٢٩ نيرنتى / ابطا وخاصة مراكز روكرو البالغ عددها ١١ مركز وما دار في تلك المراكز كان بعيد عن اى أعين رقابية

مراكز الدائرة ٦ القومية تم تحويلها لمواقع غير معلومة سواء على الناخبين أو المرشحين أثناء فرز نتيجة منصب الوالى كان مرشح الحزب متقدم على كل منافسيه وبما فيهم مرشح المؤتمر الوطنى إلا أن الجميع فوجئوا بصناديق أتت بالطائرات ولا علم للجميع

من أين أتت لتحسم النتيجة لصالح مرشح المؤتمر الوطني .
عربة حكومية تحمل صناديق اقتراع بغرب دارفور تثير تحفظات المعارضة
نختم هذا الفصل بهذا الخبر :

دفع عدد من المرشحين لمنصب والي غرب دارفور، بمذكرة أمس لمفوضية الانتخابات
بالولاية، اعتراضا علي حمل عربة لـ(١٠) صناديق اقتراع دون حراسة، وعدم وجود
ضابط انتخابات بمرافقتها ، مما أثار شكوك الناخبين والمراقبين .

